الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٩
المعقودة يوم الخميس
١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد بتريسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)
ثـــم: السيد شتاتهاغن (نيكاراغوا)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال:تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

../..

هـــذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضـــون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصـــدر التصويبـــات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.9
12 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال: الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية (تابع) (A/50/479 و E/1995/69)

١ - السيدة ويليامز - مانيغوت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن موضوع الهجرة أخذ يتصدر بصورة متزايدة المناقشات التي تجري بشأن السياسات سواء داخل الدول أو فيما بينها. وأعربت عن أن الولايات المتحدة ترحب بمواصلة مناقشة هذه المسألة وأنها تشارك بفعالية في منتديات مختلفة. وأعربت أيضا عن دعم بلدها لعمل لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية وتأييده خطة عمل اللجنة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٥. وقالت إن أفكار بلدها بشأن الأعمال المستقبلية سوف تستند إلى نتائج ما ستقوم به اللجنة من أعمال خلال دورتها لعام ١٩٩٧ المكرسة للهجرة الدولية.

٢ - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة أيدت كذلك قيام اتحاد الدول المستقلة والدول المجاورة بعقد مؤتمر اقليمي بشأن الهجرة. فمن شأن مؤتمرات الهجرة الإقليمية أن تشكل بحق منتدى إيجابيا لاستكشاف حلول متبادلة لمشاكل الهجرة شريطة أن تكون هذه المؤتمرات واضحة التركيز وتستند إلى توافق في الآراء بين دول المنطقة وأن تأتي على الأرجح بنتائج. بيد أن من السابق لأوانه بل ومن غير الحصافة في هذه الفترة المتسمة بشح الموارد تكبد نفقات عقد مؤتمر عالمي آخر بشأن القضايا الاجتماعية في أعقاب المؤتمرات الثلاثة الأخرى التي عقدت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٣ - واختتمت كلمتها قائلة إنه يلزم بعض الوقت لاستيعاب الالتزامات التي أخذتها الحكومات على عاتقها في مؤتمرات القاهرة وكوبنهاغن وبيجين، وترجمتها إلى أفعال. ونظرا لعدم وجود توافق عالمي في الآراء بشأن ما ينبغي عمله بشأن الهجرة فإن ما يمكن أن يحققه مثل هذا المؤتمر قد لا يكون شيئا يذكر. ولا ينبغي النظر في عقد مثل هذا المؤتمر إلا بعد إجراء تقييم للتقدم المحرز في المناقشات بشأن هذه المسائل في عام ١٩٩٧.

٤ - السيد بايفا (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الصلات بين الهجرة والتنمية تستحق مزيدا من الدراسة وفهما أعمق لأنها ستكون أساسا لمراجعة تدابير تكون مقبولة دوليا لمعالجة ما يترتب على الهجرة الدولية من آثار إيجابية وسلبية على كل بلد من البلدان وعلى المجتمع العالمي بأسره. وتستدعي أهمية المسألة بذل جهود مبكرة لدفع عجلة المناقشة إلى الأمام. بيد أن اتخاذ قرار بشأن توقيت هذه المناقشة وإجراءاتها ومنتدياتها أمر موكول للدول الأعضاء. ومن خلال الحوار والتعاون الدوليين، يمكن فهم ظاهرة الهجرة والتعامل معها وتحويلها إلى قوة إيجابية. وإلا فإنه يمكن قمعها وبذا تتخذ توجها خاصا بها.

٥ - وأضاف قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة تنفذ مجموعتين عريقتين من البرامج، الأولى تسهل هجرة المواطنين الأجانب ذوي الكفاءات المطلوبة التي ترغب فيها البلدان المستقبلة، والثانية تساعد مواطني البلدان النامية الذين حصلوا على خبرات وعلى تدريب متقدم في الخارج والذين يرغبون في العودة إلى

مناطقهم الأصلية وفي المساهمة في عملية التنمية هناك. والأثر الإيجابي الذي تعود به الهجرة المخططة والمنظمة على عملية التنمية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء غني عن البيان. أما الهجرة العشوائية غير المخططة الواسعة النطاق فمن شأنها أن تعود بآثار سلبية على المجتمعات في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية.

٦ - وقد شجعت المنظمة الدولية للهجرة، من خلال ما تقوم به من عمليات في أكثر من ٧٠ بلدا على التفاهم والحوار ما بين الدول لمعالجة قضايا الهجرة من خلال الجهود التعاونية. وفي هذا الصدد، وسعت نطاق الأبحاث في أسباب الهجرة الدولية ونتائجها. وشمل هذا الجهد الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان المشروع المتعلق بديناميات الهجرة في أربعة مناطق من العالم النامي. وأضاف أن منظمته تسعى أيضا إلى أن تكون منتدى للمناقشات بين الحكومات بشأن مواضيع الهجرة الراهنة. وهكذا رعت حلقات دراسية دولية بشأن الهجرة من الشمال إلى الجنوب، والهجرة والتنمية والاتجار بالمهاجرين.

٧ - وأعرب عن دهشته لالتقاء الآراء في المناقشات بشأن إمكانية عقد مؤتمر بشأن الهجرة الدولية والتنمية. فهناك اتفاق على أن الهجرة تشكل بندا أساسيا في قائمة الاهتمامات السياسية الدولية الحالية وعلى أنه يجدر تعزيز الحوار والتعاون الدوليين بشأنهما. وقال إن منظمة الهجرة الدولية ترى أن ثمة خيارات صالحة عديدة تتراوح بين عقد مؤتمر دولي وتنظيم اجتماعات أصغر حجما. وفي هذا الصدد، يمكن أن تشكل العملية التي بدئت للتحضير لمؤتمر إقليمي بشأن مشاكل اللاجئين والمشردين وسواهم من النازحين كرها والعائدين في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة منطلقا هاما.

٨ - السيد لوسانو (المكسيك): قال إن الهجرة جزء أساسي من عملية التنمية. وقد أدى تزايد عولمة الاقتصاد العالمي إلى تزايد تدفقات الهجرة الدولية بمعزل عن قرارات الحكومة أو سياساتها. وان لمسألة الهجرة أهمية عظمى لدى حكومته حيث يعبر الملايين من الناس حدود بلده الواسعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٩ - وأضاف أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد شكل خطوة رئيسية إلى الأمام في مناقشة مسائل الهجرة الدولية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. وقد جرى في المؤتمر الإعراب عن ضرورة تعميق فهم هذه المسألة، كما سعى المؤتمر إلى التعامل مع هذه المسألة بطريقة بناءة أكثر. وقد بينت الوثائق المقدمة في المؤتمر أنه قد تكون للهجرة الدولية آثار إيجابية ملموسة على المجتمعات الأصلية والمجتمعات المستقبلة، وأن هجرة العمالة مردها أساسا وجود طلب حقيقي على اليد العاملة العاملة لا تستطيع قوة العمل في البلد المستقبل تلبيته. وقد ثبت على مر التاريخ أن العمالة المهاجرة ساعدت على تنمية العديد من أغنى المناطق في العالم.

١٠ - وقال إن ثمة حاجة إلى إجراء تحليل أشمل للتوصل إلى فهم أعمق لظاهرة الهجرة الدولية وآثارها، إذ أن عدم فهم المشكلة قد أدى إلى تصاعد مواقف في كره الأجانب والعنصرية. وأعاد تأكيد تصميم وفده على إلقاء المزيد من الأضواء على حجم المشكلة ومنافعها وتكثيف الجهود للتوصل إلى تعاون في هذا

المسعى، وأعرب عن دعمه لعقد اجتماعات إقليمية بشأن الهجرة بمشاركة جميع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. فمن شأن هذه المؤتمرات الإقليمية أن تساعد على تحديد صلاحيات ممكنة لمؤتمر دولي يعقد بشأن الهجرة والتنمية. ويمكن أن تسبقها حلقات عمل تركز على المشاكل الإقليمية، كما أن بإمكان الدراسات التي تسفر عنها هذه الحلقات أن تشكل جزءا من الوثائق الدولية المعنية بهذا الموضوع.

١١ - واختتم كلمته قائلا إن هجرة العمالة ليست علاجا شافيا لكل مشاكل التنمية. فالاستجابة الأفضل تكمن في تعزيز نمو اقتصادي متواصل وتنمية مستدامة. فمصلحة المكسيك تتمثل في تصدير السلع والخدمات وتقاسم فرص الرخاء، وليس في فقدان مواردها البشرية العزيزة.

١٢ - السيدة يانغ يانيي (الصين): قالت إنه، لكي يكون للهجرة الدولية أثر أكثر إيجابية على بلدان المصدر والبلدان المستقبلة على السواء، ينبغي تعزيز التعاون على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وبما أن التمييز ضد الأجانب يتزايد في بلدان مستقبلة معينة، فانه ينبغي أن تشمل الغايات الرئيسية لمناقشات المجتمع الدولي ومداولاته بشأن مسألة الهجرة مسائل من قبيل منع العنصرية والاعتداد العرقي وكره الأجانب، والقضاء في البلدان المستقبلة على التمييز ضد المهاجرين واحترام ثقافاتهم وأديانهم وتقاليدهم وتشجيع اندماجهم في الاقتصادات والمجتمعات المحلية. وللهجرة آثار اقتصادية إيجابية على البلدان الأصلية مردها التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم. بيد أنه قد يكون للهجرة آثار سلبية مثل هجرة الكفاءات التي تؤثر تأثيرا معاكسا على البلدان الأصلية. وعلى المجتمع الدولي أن يعالج هذه المسألة بعمق من أجل التوصل إلى حل فعال.

١٣ - وأضافت أن الحكومة الصينية تؤيد الهجرة القانونية وتناهض الهجرة غير القانونية. وهي تنادي بالحوار والتعاون على قدم المساواة بين مختلف البلدان بغية الاستفادة إلى أقصى حد من مزايا الهجرة الدولية وتجنب مساوئها. وتؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وفحواه أن على المجتمع الدولي أن يعلق أهمية أكبر على مسألة الهجرة الدولية وأن يبذل جهودا متضافرة من أجل إيجاد حل للمشكلة.

١٤ - السيد عبد الله (تونس) : قال إن تونس تريد الدعوة إلى قيام رؤية عالمية للهجرة الدولية والتنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وللمهاجرين دور هام يقومون به في العلاقات والمبادلات المتعددة الأوجه التي ينبغي أن تقوم بين الشعوب. وتمثل الهجرة اليوم ظاهرة عالمية تمس جل مناطق العالم الرئيسية كافة. وينبغي لدى رسم أي خطة للتعاون والشراكة أخذ ظاهرة الهجرة وتطورها الثابت في الاعتبار. وفي هذا الصدد، يضطلع المهاجرون بأدوار أساسية في المجالين الاقتصادي والثقافي في البلدان المستبلقة والبلدان الأصلية على السواء، لذا، أولت تونس في اتفاقات التعاون التي وقعتها مع الاتحاد المغاربي وبلدان الاتحاد الأوروبي أولوية عليا للأبعاد الثقافية والإنسانية في علاقات التنمية المشتركة والشراكة والتضامن.

١٥ - وفيما يتعلق بالمعتقدات الدينية والقيم الروحية، أضاف أنه ينبغي احترام حقوق المهاجرين الأساسية. وهذا ما حدا لرئيس تونس إلى الدعوة إلى اعتماد اتفاقية تنظم كلا من حقوق المهاجرين والتزامات البلدان المستقبلة. ففي وسع المهاجرين أن يكونوا لا عاملا حفازا للتنمية فحسب بل وأن يكونوا جسرا للتفاهم بين الشعوب كذلك. وعليه فقد آن الأوان لكي تعالج الأمم المتحدة مسألة الهجرة وأن تعقد، قبل نهاية القرن، مؤتمرا بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وعليه، أمل وفده في أن يلقى مثل هذا المؤتمر تأييدا من البلدان الأصلية والبلدان المستقبلة على السواء وأن يجري التحضير له بعناية لضمان نجاحه.

تولى السيد شتاتهاغن (نيكاراغوا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٦ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): قال إن حركة السكان نتيجة طبيعية للبحث عن الطمأنينة والرخاء، وموارد العالم الانتاجية موزعة على نحو غير متساو مما يجعل من الضروري، خدمة للصالح العام، إيجاد آلية لهجرات منظمة. وينبغي أن تكون قوى السوق قادرة على تجميع الموارد الانتاجية وفقا لقانون العرض والطلب دون التعرض للتشوهات الناجمة في سوق العمل عن اقامة عقبات اصطناعية في وجه الهجرة. بيد أن من الغريب أن الدول التي استفادت أكثر من غيرها من الهجرة والدول التي ساهمت بأكبر عدد من المهاجرين لا تحبذ النظر في ما يمكن أن يوفره تدفق الهجرة المنظم من فرص. علاوة على ذلك، يجب تشجيع الهجرة المنظمة إذا ما أريد الحد من ظاهرة الاتجار بالمهاجرين. وعلى المجتمع الدولي أن يعيد الاعتبـــار لظاهرة الهجرة بوصفها قوة بناءة في الاقتصاد. وعلى المدى البعيد، نرى أن المهاجرين غالبا ما يعودون إلى ديارهم بأعداد وفيرة، ومن ثم فإنه لا ينبغي تهوين المسألة باعتبار البلدان النامية مصدرا للمهاجرين والعالم المتقدم النمو مستقبلا لهم.

١٧ - ومضى قائلا إن أهداف وغايات أي مؤتمر دولي يحتمل عقده بشأن الهجرة يجب تعيينها وتحديدها بشكل واضح. وتشمل بعض المسائل الأساسية التي يمكن التركيز عليها خلال العملية التحضيرية ضرورة تجنب تسييس المسألة، وتحديد الأسباب الجذرية للهجرة، وتسهيل إعادة اندماج المهاجرين العائدين، واحترام حقوق المهاجرين المزودين بوثائق قانونية وغير المزودين، وإعادة جمع شمل العمال المهاجرين مع أسرهم، واحترام القيم الثقافية للمهاجرين داخل البلدان المضيفة وبذل قدر أكبر من التعاون والحوار لمساعدة المهاجرين على الانصهار في المجتمعات المضيفة وينبغي الشروع بعملية تحضيرية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وكفالة مشاركة أكبر من قبل المنظمات الإقليمية والدولية.

١٨ - السيد غاميتو (البرتغال) : قال إن بلده يشهد منذ سنوات عديدة حركة هجرة نازحة كما أنه أصبح مؤخرا بلدا مستقبلا لها. وتعلق الحكومة البرتغالية أهمية كبرى على حماية حقوق مواطنيها ومصالحهم في الخارج، وهي ترى أن أحد أركان سياسة الحكومة ينبغي أن يقوم على تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي للمهاجرين المزودين بوثائق قانونية. وعلى المستوى الدولي، تواصل الحكومة دعم التبادل والتعاون من أجل تحسين أوضاع المهاجرين وأسرهم، ومكافحة الاتجار بهم واستغلالهم. وينبغي أن يتم إرساء سياسات للهجرة ضمن سياق استراتيجية شاملة.

١٩ - وأضاف قائلا إنه يمكن التخفيف من وطأة العديد من مشاكل الهجرة إذا كفلت البلدان احترام حقوق الإنسان لكل فرد يعيش على أراضيها، وأوجدت السبل من أجل تجنب تدفق أعداد ضخمة من المهاجرين إليها وتصدت لنقض المعلومات الذي هو أساس الكثير من النعرات بايجاد مواضع تفاهم متبادلة مع شعوب ومناطق العالم. وينبغي أن يقر المجتمع الدولي بقيمة عمل المهاجرين وأهمية وجودهم، ووجود أسرهم، في تنمية البلدان المستقبلة، وكذلك البلدان الأصلية.

٢٠ - السيد كوسيكان (سنغافورة): قال إن السبب الجذري للهجرة الدولية هو نقص التنمية. ولو أعطي كل بلد الخيار لرغب في أن يبقى أهله فيه وأن يعملوا في ديارهم. فالفقر وقلة الفرص يُكرهان الأفراد على مغادرة أسرهم والمجازفة بالتعرض لما تنطوي عليه الهجرة إلى الخارج من أخطار. فالمنطق الاقتصادي البحت واحتياجات السوق الناتجة عن عدم تكافؤ مستويات التنمية يُمليان تدفقات المهاجرين بين البلدان والمناطق.

٢١ - وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يتساءل عن الأثر الذي يمكن أن يُحدثه على تلك الأساسيات الاقتصادية انعقاد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بشأن الهجرة والتنمية. فالاتجاهات الاقتصادية الحالية تظهر أن الهجرة الدولية تضم عددا كبيرا من العمال غير المهرة، وأن الطلب على العمال ذوي المهارات العالية يظل قائما في أرجاء العالم كله. والاتجاه العالمي العام هو نحو فتور الطلب على العمال غير المهرة، لأن التقدم في العلوم والتكنولوجيا يجعل تكوين الثروة متوقف بصورة متزايدة على المعرفة وليس على مدخلات العمالة أو حتى على الموارد الطبيعية. وفي ظل ضعف الطلب وتزايد العرض، يبقى التعامل مع هذه المسألة قائما على أساس القوانين المحلية للبلدان المضيفة. ومن شأن التدخل الزائد من قبل الأنظمة الدولية أن يؤدي إلى خلل في عملية الطلب بما يضر بمصلحة البلدان المرسلة.

٢٢ - ومضى إلى القول إنه ربما كان من الحصافة التركيز على الاتفاقات القائمة التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بدلا من تكرار الجهود لإنشاء نظام جديد. بيد أن الحل النهائي للمشاكل المتعلقة بالهجرة الدولية للبلدان المصدرة لليد العاملة المهاجرة هو التنمية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يصرف انتباهه عن هذا الهدف الأساسي، فانعقاد مؤتمر آخر للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع قد يضعف عمل المؤسسات الإنمائية الحالية التابعة للأمم المتحدة ويفسح المجال لكيل الاتهامات للبلدان النامية بعدم التركيز والازدواجية في الجهود، وهذا من شأنه أن يزيد الضغط من أجل تقليص برامج التنمية. وهذه نتيجة لا يرغب فيها أي من البلدان النامية.

٢٣ - السيد عبد الله (جمهورية تنزانيا المتحدة): أشار إلى أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن المسألة في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن خيبة أمله من عدم قيام الأمانة العامة بتقديم تقرير شامل إلى اللجنة عن المناقشات التي جرت في جنيف.

٢٤ - وأضاف أنه لا ينبغي النظر إلى الهجرة على أنها علاج شاف لنقض التنمية، فمن مصلحة البلدان النامية تصدير السلع لا المواطنين. وحل المشكلة يكمن في التعاون والتضامن بين البلدان الأصلية والبلدان

المستقبلة. وتنزانيا هي من بين الدول المتضررة مباشرة من الهجرة الدولية، وهل اذاً تؤيد بالكامل عقد مؤتمر دولي حول هذا الموضوع.

٢٥ - السيد ريشيتنياك (أوكرانيا): قال إن الهجرة الدولية هي مؤشر على حالة الاقتصاد العالمي يُبين اختلاف درجات التنمية. فحركات الهجرة الجماعية غير المنظمة تُزعزع الاستقرار ولا ترغب فيها أحد، مما يُحتم على المجتمع العالمي الاتفاق على تدابير لتحقيق هدفين هما منع موجات الهجرة الكبيرة وتوفير المساعدة الإنسانية والاجتماعية. وقد أسفر انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ عن هجرة الآلاف من منطقة إلى أخرى. وبفضل موقع اوكرانيا الجغرافي واستقرار أوضاعها السياسية والاجتماعية ، بات هذا البلد ملاذا للآلاف المؤلفة من اللاجئين من مناطق النزاع. وقد شهدت الأشهر الأخيرة ازديادا كبيرا في عدد المهاجرين غير القانونيين، ولا سيما أولئك الذين يستخدمون أوكرانيا معبرا لهم إلى الغرب، والذين يبقون في هذا البلد لفترة غير محددة فيضيفون بذلك عبئا إلى الأعباء الاقتصادية ومشاكل الجريمة التي يعاني منها البلد.

٢٦ - وأضاف أن ثمة صعوبة أخرى تعاني منها أوكرانيا حاليا تتمثل في عودة تتار القرم من آسيا الوسطى التي كانوا قد رُحِّلوا إليها أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد وصل منهم حتى الآن ٠٠٠ ٢٨٠ ويتوقع وصول عدد مماثل قريبا. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الحكومة وأن الحكومة تكاد تتعامل مع هذه المشكلة بمفردها فإنها قدمت لهؤلاء اللاجئين قدرا كبيرا من المساعدة المادية. بيد أن موارد أوكرانيا محدودة ، وهي تتطلع للحصول على مساعدة من الدول الأخرى ومن المنظمات الدولية في تعاملها مع هذه المشكلة.

٢٧ - وقال إنه ينبغي اتخاذ خطوات عملية لتنظيم حركة تدفق المهاجرين بالتعاون مع البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة وبلدان العبور. وتشكل الآليات القائمة داخل الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية أساسا صالحا لبرنامج عمل واقعي لتوفير المساعدة القانونية للفارين والمهاجرين بمن فيهم أولئك الذين لا ينظم القانون الدولي أوضاعهم. ومن المقرر عقد مؤتمر إقليمي حول هذا الموضوع في عام ١٩٩٦، وسوف يركز على مشكلة الهجرة في الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة والدول المجاورة لها. وأوكرانيا على ثقة من أن نتائج المؤتمر سوف تساعد على الخروج ببرنامج فعال للتعامل مع ظاهرة الهجرة التي لا تخضع لضوابط في المنطقة والمساهمة في فهم أعمق للمشكلة.

٢٨ - السيدة راميرو لوبيز (الفلبين): قالت إن الوثيقة E/1995/69 تُظهر أنه لم يستجب للمسح بشأن الهجرة الدولية سوى ٤٣ دولة عضوا، وهذا يمثل أقل من ٢٥ في المائة من العدد الإجمالي للدول الأعضاء. وقد ساعدت مجموعة الـ ٧٧ لجنة السكان والتنمية في هذا المسح وحثت الدول الأعضاء على تقديم ردودها. ويرى وفدها أنه كان ينبغي للجنة أن تحصل على استجابة أوفى. واقترح وفدها أن يُطلب إلى المنسقين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الميدانية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التنسيق مع البلدان المضيفة للتشجيع على استجابة أكبر.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/50/L.2).

٢٩ - الرئيس: أشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى الجمعية العامة، في مقرره ٢٢٧/١٩٩٥ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، اعتماد مشروع القرار المعنون "تنقيح اللائحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي وإعادة تشكيل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها لتصبح المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي". ويرد نص مشروع القرار في الوثيقة A/C.2/50/L.2.

٣٠ - وأضاف أن من المتوخى أن يعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة قرارا موازيا في دورته الثامنة والعشرين التي ستعقد في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. وليس في الإمكان، من الناحية القانونية، أن يُجري المجلس انتخاباته المقررة لأعضاء المجلس التنفيذي الجديد إذا كان القرار الموازي الصادر عن الجمعية العامة لم يدخل حيز النفاذ بعد. لذا طُلِب إلى اللجنة أن تتخذ إجراء بشأن مشروع القرار في أقرب فرصة ممكنة.

٣١ - السيدة كيلي (أمينة اللجنة): أبلغت الأعضاء بالاستعاضة عن آخر جملة من الفقرة ٦ بما يلي: "على النحو الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٢٧/١٩٩٥ ووافق عليه مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الجلسة ١٠٨ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥". كما أنه يتعين الاستعاضة في الفقرة الثالثة عن عبارة "الهيكل النهائي" بعبارة "النتيجة النهائية".

٣٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/50/L.2 بصيغته المنقحة شفويا.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/50/19 -E/1995/73).

٣٣ - السيد ستوبي (مدير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ بشأن تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يركز على مسألة الاحتياجات من المساعدة الدولية وتدفق الموارد المالية، ومسائل المتابعة المؤسسية وإجراءات الإبلاغ والأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس ادارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة السكان والتنمية.

٣٤ - وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الدولية وتدفق الموارد، قال إن مجموع تكاليف البرامج السكانية في برنامج العمل تقدر بـ ١٧ بليون دولار في سنة ٢٠٠٠، و ١٨,٥ بليون دولار في سنة ٢٠٠٥، و ٢٠,٥ بليون دولار في سنة ٢٠١٠ و ٢١,٧ بليون دولار في سنة ٢٠١٥. وتشير التقديرات المبدئية إلى أن البلدان نفسها سوف تستمر في تغطية جزء من هذه التكاليف يصل إلى ثلثين، فيما يتوقع تغطية الثلث المتبقي من موارد خارجية. بيد أن أقل البلدان نموا وسواها من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض سوف تحتاج إلى نصيب أكبر من الموارد الخارجية في شكل قروض ميسرة وهبات. وعلى افتراض أنه سوف يكون بإمكان البلدان المتلقية توفير موارد محلية كافية، فإن الاحتياجات إلى تدفقات الموارد الإضافية من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية سوف تكون في حدود ٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ و ٦,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، و ٦,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٠ و ٧,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ويبين التقرير الخطوات

التي سبق للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن اتخذها من أجل عقد مشاورات بشأن حشد الموارد وترتيب مشاورات عالمية منتظمة.

٣٥ - وفيما يتعلق بترتيبات توفير الدعم بأعمال السكرتارية والتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة، أشار إلى أن المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عقد اجتماعا لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عملا بقرار الجمعية العام ١٢٨/٤٩. وقد شكلت فرقة العمل لتشجيع التعاون على نطاق المنطومة وتنفيذ قرارات المؤتمر على المستوى القطري من خلال شبكة المنسقين المقيمين. وقد صدرت إرشادات لهؤلاء لتوفير التوجيه لأنشطة التنفيذ المتكامل لبرنامج عمل وتوصيات المؤتمر وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا.

٣٦ - وتابع قائلا إن الفريق العامل المعني بالمسائل المتصلة بالسياسات قد أصدر بيان دعوة مشترك وافقت عليه لجنة التنسيق الاستشارية. وهو يهدف إلى إرساء لغة مشتركة تستخدم داخل منظومة الأمم المتحدة وفي متابعة أعمال المؤتمر وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة وبرامج عملها. وسوف يعقد الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية اجتماعه الأول في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر في مقر منظمة العمل الدولية التي هي بمثابة الوكالة الرائدة له. أما اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة فهي جهاز آخر مماثل يُعنى بأنشطة المتابعة.

٣٧ - السيدة راميرو - لوبيز (الفلبين): قالت، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يشكل مخططا مبدئيا للاستراتيجيات الإنمائية التي ينبغي تنفيذها في سياق النتائج الأخرى للمؤتمرات الدولية كمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومع أن برنامج العمل هذا يركز على السكان، فإنه ينبغي لصانعي القرارات النظر في القضايا العريقة المتصلة بالسكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، والحالة الاقتصادية للمرأة وتمكينها، والتعليم والتجارة، وفي الترابط ما بين مختلف هذه المسائل. ولا ينبغي معالجة برنامج العمل بمعزل عن المسائل الأخرى.

٣٨ - وفيما يتعلق بالموارد اللازمة لتنفيذ برامج السكان والتنمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أضافت أنه ينبغي وضع أساليب مبتكرة لحشد الموارد. وقد عقدت أول مشاورات للفريق الاستشاري المعني بحشد الموارد لتنفيذ برنامج العمل، عملا بالقرار ١٢٨/٤٩، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مع ممثلي مختلف البلدان المانحة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية. بيد أن التقرير الصادر عن هذه المشاورات لا يكشف عما إذا كان قد تم إيجاد أي استراتيجيات محددة لتوفير الموارد الكافية. وقد أدت مسألة توسيع عضوية لجنة السكان والتنمية إلى طريق مسدود أثناء انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس في جنيف. وأعربت عن تأييدها لمبدأ زيادة عدد البلدان الممثلة في اللجنة من ٢٧ إلى ٥٣، لا لتحقيق الشفافية فحسب بل ولموازاة النمو في عدد أعضاء الأمم المتحدة.

٣٩ - ومضت إلى القول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان فكرة وجود مجلس تنفيذي خاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان لتمكينه من القيام بما لديه من دور ومسؤولية هامين في متابعة أعمال المؤتمر وفي توفير المساعدة الفنية والمالية اللازمة من أجل مساعدة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها السكانية والإنمائية. كما تشجع المجموعة مشاركة خبراء السكان والتنمية في مداولات المجلس.

٤٠ - وفي الحديث عن ترتيبات توفير الدعم بأعمال السكرتارية والتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة قالت إنها وإن تقيِّم الجهود التي تبذلها مختلف الوكالات والفرق العاملة المعنية بتنفيذ استراتيجية التنمية التي اعتمدتها البلدان النامية، إلا أنه لا ينبغي أن يغيب عن نظر هذه الوكالات أن الخطط والإجراءات هي برامج ذات منطلق قطري، وعليه فإن مشاركة البلدان المتلقية في صياغتها وتنفيذها أمر أساسي.

٤١ - وأعربت عن رغبة مجموعة الـ ٧٧ والصين في الإعراب عن تحفظهما إزاء اقتراح صندوق الأمم المتحدة للسكان إعادة توجيه الموارد التي خصصت للبلدان النامية التي أصابت نجاحا نسبيا في جهودها الإنمائية إلى البلدان التي قد تكون بحاجة إلى مزيد من المساعدة. فعملية وضع الاستراتيجيات تأخذ في الاعتبار الموارد التي يمكن اتاحتها، ومن شأن تنفيذ مثل هذا الاقتراح أن يعود بعكس ما هو متوخى منه. وقالت إنها تنادي بزيادة التعاون الفني والاقتصادي بين البلدان النامية إلى أقصى حد لدى تنفيذ برامج التنمية. ويظل القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنظر في هذه الطرائق بوصفها أول خيار تجاه تنفيذ أهداف التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، مفهوما صالحا. ويرجح بالفعل أن يتخذ هذا القرار أهمية إضافية في المستقبل في ظل التغيرات التي تحدث في النظام الدولي وأثرها على الهيكل التقليدي للتعاون الفني المتعدد الأطراف.

٤٢ - السيدة منتديز (اسبانيا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فلفتت الانتباه إلى مواقف الاتحاد بشأن تنفيذ برنامج العمل، على نحو ما أعربت عنه الدورة الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف ولخصته الورقة الموزعة على الاجتماع الحالي للجنة. وكررت الإعراب عن دعمها للقرارات الهامة التي اتخذت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأكدت على أهمية ضمان متابعة متكاملة ومنسقة لأعمال كافة المؤتمرات الدولية الرئيسية.

٤٣ - السيدة يانغ ياني (الصين): قالت إن الحكومة الصينية اتخذت منذ انعقاد مؤتمر القاهرة عددا من تدابير المتابعة. وقد اعتمدت تدابير تكاملية لتكييف وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسكان والموارد والبيئة بوصفها مبادئ توجيهية هامة في خطتي الصين الخمسيتين الثامنة والتاسعة والخطة الطويلة الأجل لعام ٢٠١٠، التي تجري صياغتها حاليا. وقد تم نشر معلومات حول المؤتمر وخطة عمله على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد، وتبذل حاليا جهود لتنفيذ الغايات المحددة في المؤتمر بغية حل مشكلة الصين السكانية لمصلحة الشعب والأجيال المقبلة. وقد صاغت الحكومة الصينية برنامج عمل تنظيم الأسرة في الصين (من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠) كما وضعت سياسات وبرامج في مجال تنظيم الأسرة تربط حقوق المواطنين والتزاماتهم ومصالحهم الفردية بحقوق المجتمع والتزاماته ومصالحه. وسوف يعقد مؤتمر

قطري قبل نهاية عام ١٩٩٥ للإفادة من التجارب الناجحة التي تجمع بين تنظيم الأسرة والتنمية الاقتصادية، وكذلك لتعميم هذه التجارب.

٤٤ - وأضافت أن ثمة مشكلتين برزتا مؤخرا على الرغم من التقدم المشجع المحرز في تنفيذ برنامج العمل. أولهما أنه على الرغم من أن برنامج العمل يقر بسيادة كل بلد في تنفيذ مقترحات البرنامج تمشيا مع قوانينه القطرية وأولوياته التنموية، إلا أن ثمة إناسا ينتقدون السياسات السكانية التي تنتهجها بلدان أخرى في محاولة لفرض إرادتهم وقيمهم الأخلاقية على هذه البلدان. إن مثل هذا الانتقاد لا يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وفي سيادتها فحسب ولكنه يشكل أيضا حاجزا يحول دون التعاون الدولي الودي ويحول دون تنفيذ سلس لبرنامج العمل. إن اتباع ممارسات من هذا النوع لا مسؤولة وضارة في السياسة العامة ينبغي أن يقابل بمقاومة من المجتمع الدولي. والمشكلة الثانية أن تنفيذ برنامج العمل يتطلب جهودا لا من حكومات مختلف البلدان وشعوبها فحسب، ولكنه يتطلب أيضا دعما من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ورحبت بالجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات والوكالات الأخرى في الترويج لتنفيذ خطة العمل. بيد أنها أشارت إلى أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة تواجه ضغوطا وتحديات لم يسبق لها مثيل. وإن التغيرات التي طرأت على مهام لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية تبرر توسيع هذا الجهاز. وعلى لجان الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، لدى أدائها لمهامها أن تتفادى التركيز على مسائل معينة على حساب مسائل أخرى.

٤٥ - السيد بايفا (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الفصل العاشر من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتضمن إطارا عالميا شاملا ومتوازنا لسياسات الهجرة أعربت المنظمة عن ترحيبها الحار به. وقد بذلت المنظمة قصارى جهدها لادراج المبادئ التي يقوم على أساسها برنامج العمل ضمن تخطيطها. هذا وقد استوعبت الخطة الاستراتيجية التي بدأت المنظمة في صياغتها في عام ١٩٩٣ العناصر ذات الصلة من برنامج العمل.

٤٦ - وأضاف أنه تم اصدار نشرة إعلامية تربط الخطة الاستراتيجية للمنظمة ببرنامج العمل، وقد تم اطلاع الوكالات الدولية على هذه النشرة. وفي هذا السياق، رحبت المنظمة بفرصة المشاركة في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وهذا التعاون سيكون لازما بين مختلف الوكالات الحكومية الدولية التي تنص ولايتها على متابعة أعمال المؤتمر للسكان والتنمية. بيد أنه ما من برنامج عمل يمكن أن يحقق في حد ذاته أية نتائج. فالكلام وحده لا يكفي لتنفيذ نتائج المؤتمر، والمنظمة، من ناحيتها، قد بذلت وسوف تبذل جهودا كبيرة لمواصلة الحوار بين أعضائها بشأن ما توصل إليه المؤتمر من استنتاجات.

٤٧ - السيد أتشا (بيرو): قال إن حكومته تطبق، في إطار سياستها السكانية، استراتيجية متكاملة لتنظيم الأسرة وقد أقرت اعتمادا استثنائيا في الميزانية لهذا الغرض. وتم القيام بحملة وطنية كبرى لنشر المعلومات بشأن أساليب تنظيم الأسرة المأذون بها قانونيا. وهذه الأساليب هي في متناول جميع الأسر الراغبة في الاستفادة من تنظيم الأسرة بصرف النظر عن طبقتها الاجتماعية، وبدون حاجة الدولة إلى

تقديم مكافآت أو حوافز. وأضاف أن سياسة بيرو السكانية الوطنية سياسة حديثة ورشيدة. وليس فيها أو في التشريع الداعم لها ما يشكل أي انتهاك للحق في الحياة، وهو حق مضمون بدءا من الحمل. وسوف تواصل بيرو الاعتماد على الدعم المقدم من الوكالات الدولية في تطوير سياستها السكانية الوطنية وتنفيذها.

٤٨ - ومضى إلى القول إنه يؤيد فكرة وجود مجلس تنفيذي خاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء تزايد أهمية وحجم القضايا السكانية. وأضاف أنه كان ينبغي للتقرير الذي هو قيد المناقشة (A/50/190) أن يأخذ في الاعتبار المداولات الهامة لدورة تموز/يوليه السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبصورة خاصة القرار ١٥/٩٥ بشأن البرامج ذات الأولوية وتوجه الصندوق في ضوء مؤتمر القاهرة. وأعرب عن دعمه الكامل لأنشطة الصندوق وضرورة تركيزه على أنشطة أساسية بما يمكنه من تحديد التوجه الاستراتيجي لبرامجه والاستفادة القصوى من الميزة النسبية والخبرة الميدانية اللتين يتمتع بهما في التعامل مع قضايا السكان والتنمية.

٤٩ - السيد كيبيدي (اثيوبيا): قال إن بلده، كثالث أكبر بلد في أفريقيا من حيث عدد السكان، يعلق أهمية قصوى على متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بكل دقة التوصيات التي أسفر عنها. كما أنه ينبغي للبلدان المتلقية والمانحة أن تعزز الحوار القائم بينها على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على أساس الترابط الحق والمسؤولية المشتركة المتفاوتة.

٥٠ - وأعرب عن امتنان وفد بلده للمجتمع الدولي على ما يقدمه من مساعدة متزايدة نسبيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عملا بتوصيات المؤتمر. بيد أن هذه المساعدة لا ينبغي أن تكون مؤقتة ولا محدودة النطاق، بل إنه ينبغي المضي في تدعيمها عن طريق إجراء زيادات كبيرة فيها. فاثيوبيا بلد يعاني من ارتفاع مفرط في معدل الخصوبة، وارتفاع في معدلات أمراض ووفيات الرضع والأطفال والأمهات، وسوء الأوضاع التغذوية، وانخفاض دخل الفرد وتدني نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء. كذلك تتعرض نوعية البيئة إلى تدهور سريع وتتعرض الموارد الطبيعية للنضوب، وذلك لأسباب منها ارتفاع معدل النمو السكاني. والحكومة الاثيوبية مصممة على البحث عن حل دائم لهذه المشاكل في إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

٥١ - ومضى إلى القول إن اثيوبيا شرعت قبل سنة من انعقاد المؤتمر في تطبيق سياسة سكانية تهدف بصورة رئيسية إلى خفض مستوى الخصوبة في أقرب وقت ممكن إلى معدل معقول. وتهدف إلى خفض معدل الخصوبة الإجمالي من المستوى الحالي البالغ ٧,٧ أطفال لكل امرأة إلى ٤ أطفال بحلول العام ٢٠١٥. ولهذه الغاية، تقرر رفع معدل انتشار وسائل منع الحمل من المعدل الحالي وهو ٤ في المائة لمن يحق لهم استعمالها إلى ٤٤ في المائة بحلول العام ٢٠١٥. كما بذلت الحكومة قصارى جهدها لنشر برنامج العمل سواء في صفوف الجمهور أو لدى الهيئات الحكومية وغير الحكومية والهيئات المعنية الأخرى.

٥٢ - وقال إن السياسة السكانية التي تنسجم لا مع برنامج عمل المؤتمر فحسب ولكن تنسجم أيضا مع القرارات التي اتخذها مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، تهدف إلى اشراك الشعب

فيها على أوسع نطاق ممكن. وقد أشرف المجلس الوطني للسكان، الذي يرأسه رئيس الوزراء، على ما تحرز البرامج السكانية من تقدم ونتائج في جميع أنحاء البلد. وفي مكتب رئيس الوزراء مكتب وطني للسكان يعمل بمثابة أمانة لمجلس السكان، وقد أخذ بهذا الترتيب على مستوي الاتحاد ومستوى المناطق. وفي أعقاب المؤتمر، ارتُئي ادخال بعض التعديلات على خطة العمل الوطنية لتنفيذ السياسة السكانية، وقد أنشأت الحكومة لهذا الغرض اللجنة الفنية المتعددة القطاعات لجعل خطة العمل تتماشى وبرنامج العمل.

٥٣ - وأردف يقول إن أي سياسة سكانية لا تنجح ما لم تُمكَّن المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. ولذا، أنشئ مكتب لشؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء، ويجري بذل جهود لتنسيق أنشطة هذا المكتب الوطني للسكان. ودور المنظمات غير الحكومية في الأنشطة السكانية مهم لكن عليها أن تتصرف وفقا للسياسات الوطنية وأن تدرك أدوارها ومسؤولياتها الخاصة بها. والحكومة تعمل على تشجيع تمثيل هذه المنظمات في مجلس السكان واللجنة الفنية المتعددة القطاعات. والحكومة ملتزمة بدعم الأنشطة السكانية الوطنية ماليا وفنيا وسياسيا. بيد أن ما عانته الهياكل الأساسية للبلد من دمار طوال ثلاثين سنة من الحرب الأهلية يستدعي تقديم المساعدة من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة اللذين أعرب عن امتنانه لمواصلتهما مساعدة بلده.

٥٤ - السيد ريشتنياك (أوكرانيا): قال إن السنة التي مرت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أتاحت رؤية القضايا المعنية بصورة أجلى. وإحدى هذه القضايا تتمثل في الدور الهام الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورأى أنه يجب أن تهدف إعادة تنظيم أعمال المجلس إلى تعزيز دوره التنسيقي. كما ينبغي إنشاء آلية للرصد والمراقبة تمكن المجلس من تنفيذ قرارات المؤتمر والاستفادة بشكل أكثر فعالية من المنظمات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - وأضاف أن كيفية تنفيذ برنامج عمل المؤتمر هي التي سوف تبين ما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة أن تترجم القرارات إلى حقيقة واقعة، وسوف تبين مدى فعالية المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية. والخطوات الأولى التي اتخذت في أعقاب المؤتمر تدعو إلى التفاؤل . كما أن الآلية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل تُبشِّر بأن تصبح جهة التنسيق الوحيدة في منظمة الأمم المتحدة القادرة على توفير التنسيق اللازم وتفادي الازدواجية مع الهيئات الأخرى. ورحب بتشكيل أربعة أفرقة عاملة للجنة السكان والتنمية، لكنه أيد اقتراح إنشاء فريق خامس يعنى بقضايا الصحة الانجابية، نظرا إلى أن اللجنة سوف تقوم في عام ١٩٩٦ بالنظر في مسألتي حقوق الإنجاب والصحة الإنجابية.

٥٦ - ولاحظ أن الوثائق الختامية للمؤتمر وللمؤتمرات الأخرى التي عقدت مؤخرا ذكرت المشاكل التي تعانيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال إن هذا يبين تنامي الوعي الدولي بأن مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلها بصورة حقيقية دون أخذ مصالح هذه البلدان في الاعتبار. وفي هذا السياق، حث على أن تُدخل، في أقرب فرصة ممكنة، التعديلات المذكورة في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، في برامج وأنشطة الوكالات المتخصصة. كما أعرب عن أمله في أن لا تكون

المساعدة التي تقدم إلى هذه البلدان على أساس "تكميلي". فأجدى شكل لهذه المساعدة هو وجود منسقين مقيمين في الميدان، تناط بهم مسؤوليات موسعة إلى حد كبير. كذلك ينبغي للجان الأمم المتحدة الإقليمية أداء دور أوسع بما يخدم التعاون الإقليمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠